

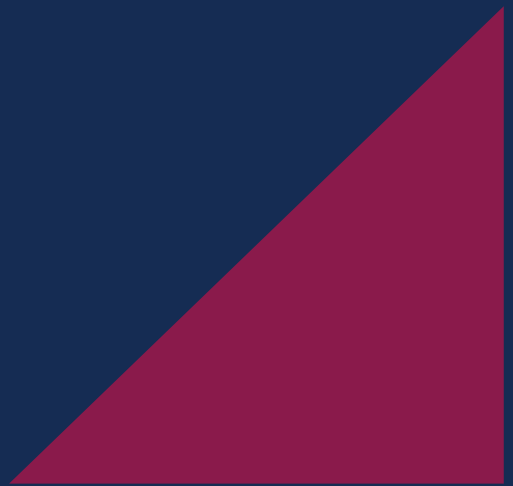
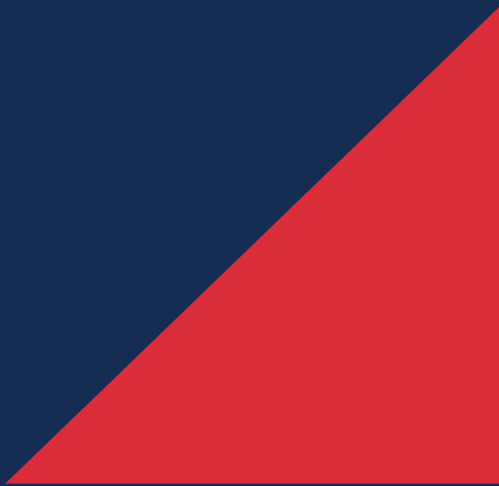


غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



نظرة عامة على الاقتصاد المحلي

الربع الرابع 2021

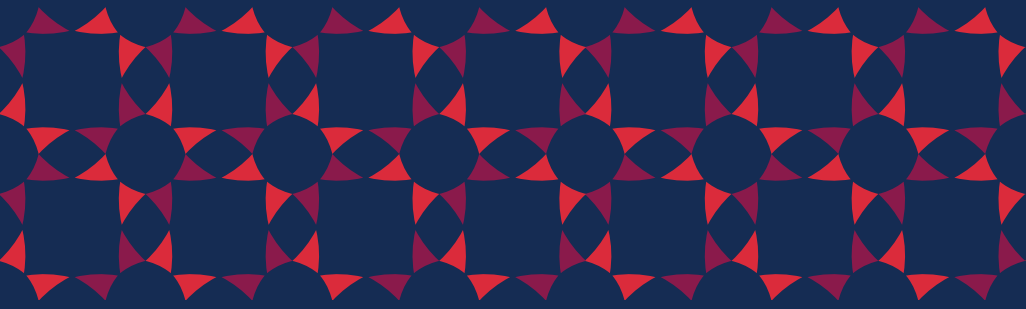


محتوى التقرير



صفحة 5	1 ملخص تنفيذي
صفحة 9	2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
صفحة 13	3 التوقعات الاقتصادية
صفحة 17	4 التبادل التجاري
صفحة 23	5 النظرة الاقتصادية المحلية
صفحة 35	6 أداء مملكة البحرين في المؤشرات العالمية





1

ملخص تنفيذي

شهد الاقتصاد البحريني تعافياً في الفترة الماضية، الأمر الذي أثبتته تحسن المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وأهمها حجم التبادل التجاري، التصنيف الائتماني للمملكة، قيمة نقاط البيع ومعاملات التجارة الإلكترونية، وأخيراً توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذا التعافي يعكس الآثار الايجابية للسياسات الاستباقية التي فرضتها الحكومة الرشيدة في فترة انتشار الجائحة وذلك من خلال الحزم المالية الاقتصادية من جانب وحملات نشر اللقاحات المضادة للفايروس من جانب آخر، مما أدى إلى استقرار الوضع الصحي في المملكة.

وعلاوة على ذلك، تعد خطة التعافي الاقتصادي والتوازن المالي التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرًا أحد أكبر برامج الإصلاح الاقتصادي في البحرين والتي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المدى الطويل ودعم التعافي بعد كوفيد 19.

وتحرص غرفة البحرين على مواصلة التعاون مع الحكومة الموقرة خلال مرحلة التعافي الحرجة في المملكة، من خلال تقديم رؤى لدعم صنع القرار الاقتصادي وإنتاج التقارير والدراسات حول الموضوعات التي تؤثر على القطاع الخاص.

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



- أدى التحسن الذي شهده الاقتصاد غير النفطي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.2% بالأسعار الجارية في الربع الثالث من عام 2021.
- حقق قطاع المواصلات والاتصالات أكبر نمو خلال الربع الثالث للعام 2021 بنسبة 14.69% بالأسعار الجارية و 25.78% بالأسعار الثابتة يليه قطاع الزراعة وصيد الأسماك ومن ثم قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية.
- يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2021 بنسبة 18.53% ، يليه قطاع المالية والتأمين بنسبة 17.89% ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.07%.

التوقعات الاقتصادية



- من المتوقع أن تنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 5.1% في عام 2022.
- من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.1% في عام 2022
- توقعات بنمو نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الأجمالي لمملكة البحرين إلى 33.9% في عام 2022.

التبادل التجاري



- المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للبحرين بحجم تبادل تجاري يفوق المليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021.
- البرازيل تحافظ على مكانتها كأكبر مورد سلع للبحرين في الربع الثالث من عام 2021.
- المملكة العربية السعودية تحافظ على الصدارة كأكبر مستورد من البحرين في الربع الثالث من عام 2021.

النظرة الاقتصادية المحلية



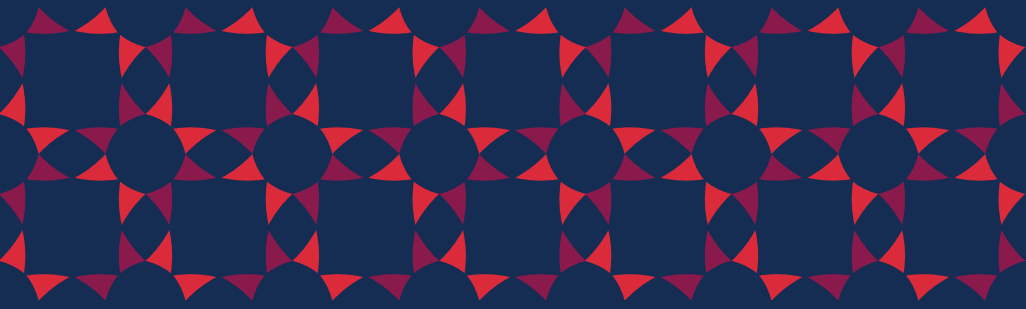
- 43% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في نوفمبر 2021 مقارنةً بنوفمبر 2020.
- 258% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المجوهرات في نوفمبر 2021 مقارنةً بشهر نوفمبر 2020.
- 45% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في متاجر الملابس والأحذية في نوفمبر 2021 مقارنةً بشهر نوفمبر 2020.
- 0.7% نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في نوفمبر 2021 مقارنةً بشهر نوفمبر 2020.
- ارتفاع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الثالث من 2021 مقارنةً بالربع الثالث من 2020.

- تعديل التصنيف الائتماني للبحرين من سلبي إلى مستقر.
- 18% نسبة انخفاض تحويلات العاملين حتى الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.
- انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020.

أداء مملكة البحرين في المؤشرات العالمية



- البحرين الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الحرية الاقتصادية.
- البحرين في صدارة العالم العربي كونها الأقل عرضة لمخاطر غسيل الأموال في عام 2021.
- البحرين الثالثة عربياً و56 عالمياً في مؤشر الازدهار العالمي.
- تحسن أداء البحرين في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2021.



2

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% و 10.2% بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي في الربع الثالث من عام 2021

Growth in Constant Prices	Growth in Current Prices	Sector
12.88%	1.73%	الزراعة وصيد الأسماك
-4.12%	37.25%	المناجم والمحاجر
-0.26%	15.62%	الصناعات التحويلية
4.36%	-1.76%	الكهرباء والماء
0.75%	2.55%	البناء والتشييد
4.48%	3.45%	التجارة
-5.64%	-6.12%	الفنادق والمطاعم
25.78%	14.69%	المواصلات والاتصالات
0.62%	1.07%	الخدمات التعليمية (الخاصة والحكومية)
9.13%	6.39%	الخدمات الصحية (الخاصة والحكومية)
12.82%	21.25%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
4.67%	2.58%	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
-2.65%	-4.34%	المشروعات المالية
-1.07%	1.41%	الخدمات الحكومية الأخرى
▲ 2.09%	▲ 10.19%	الناتج المحلي الإجمالي
-4.63%	39.95%	الناتج المحلي الإجمالي (النفطي)
3.76%	5.94%	الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

حقق اقتصاد البحرين نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.09% بالأسعار الثابتة، و 10.19% بالأسعار الجارية خلال الربع الثالث من عام 2021 وذلك مقارنةً بالربع الثالث من عام 2020، مدفوعاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.76% و 5.94% بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي.

يشار إلى أن قطاع النقل والاتصالات قد تأثر بشكل كبير خلال فترة تفشي فايروس كورونا وذلك بسبب إجراءات الإغلاق الاحترازية التي فرضتها المملكة بالإضافة إلى عدد من المشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد.

ومع ذلك، فقد شهد هذا القطاع انتعاشاً خلال الربع الثالث من العام 2021 حيث بلغت نسبة نموه حوالي 14.69% بالأسعار الجارية و 25.78% بالأسعار الثابتة. كما نما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بشكل ملحوظ بنسبة 21.25% و 12.82% بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي. يشار أيضاً إلى نمو قطاع الخدمات الصحية بنسبة 6.39% بالأسعار الجارية و 9.13% بالأسعار الثابتة. وأخيراً، فقد نما قطاع التجارة بنسبة 3.45% و 4.48% بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي.

أهم القطاعات الاقتصادية التي حققت نمواً:



الخدمات الصحية



الخدمات الاجتماعية
والشخصية



المواصلات والاتصالات



التجارة



الزراعة وصيد الأسماك



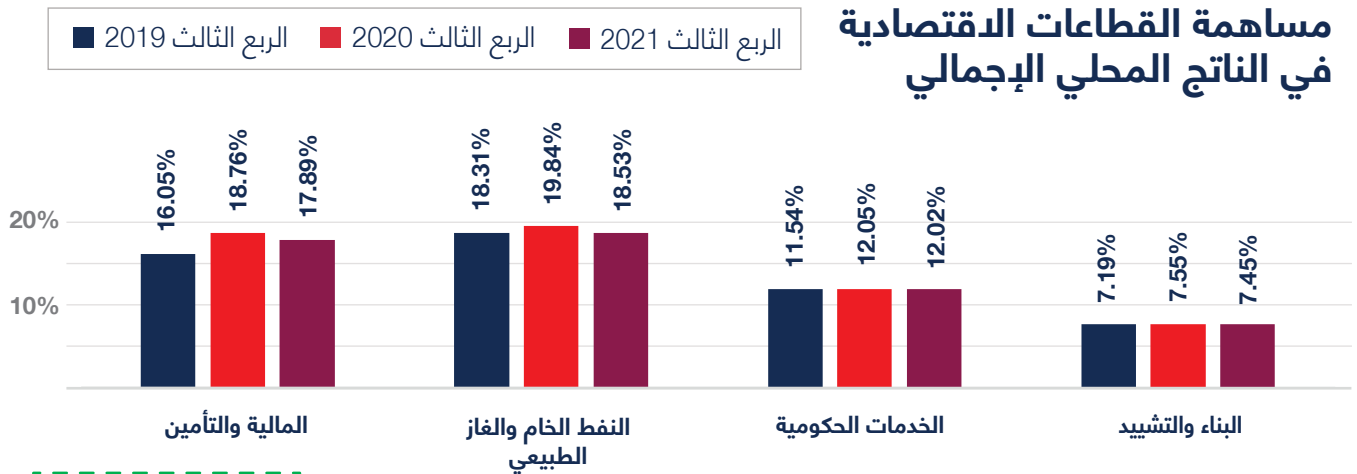
الأنشطة العقارية
وخدمات الأعمال

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 18.53%، يليه قطاع التمويل والتأمين بنسبة 17.89% ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.07%.

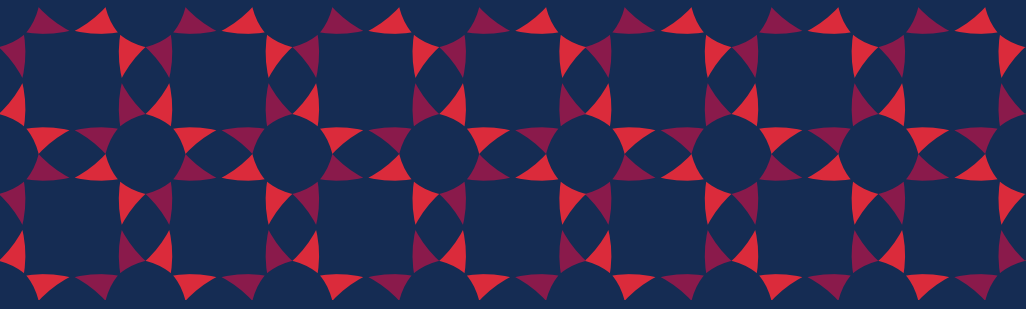
ومن الملاحظ أن البحرين شهدت تعافياً انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية فيها، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بدرجات تلامس وتفوق مساهمتها في الفترة ما قبل الجائحة وأبرزها القطاعات التالية:

1. ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المالية والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي من 16.05% في الربع الثالث من 2019 (قبل الجائحة) إلى 17.89% في الربع الثالث من 2021 (مرحلة التعافي)
2. ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من 18.31% في الربع الثالث من 2019 (قبل الجائحة) إلى 18.53% في الربع الثالث من 2021 (مرحلة التعافي)
3. ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية من 11.54% في الربع الثالث من 2019 (قبل الجائحة) إلى 12.02% في الربع الثالث من 2021 (مرحلة التعافي).
4. ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد من 7.19% في الربع الثالث من 2019 (قبل الجائحة) إلى 7.45% في الربع الثالث من 2021 (مرحلة التعافي).



القطاع	الربع الثالث 2019	الربع الثالث 2020	الربع الثالث 2021
المالية والتأمين	16.05%	18.76%	17.89%
النفط الخام والغاز الطبيعي	18.31%	19.84%	18.53%
الصناعات التحويلية	14.76%	14.40%	14.07%
الخدمات الحكومية	11.54%	12.05%	12.02%
البناء والتشييد	7.19%	7.55%	7.45%
المواصلات والاتصالات	8.23%	5.46%	6.72%
التجارة	4.43%	4.17%	4.27%
الفنادق والمطاعم	2.51%	1.67%	1.54%
الكهرباء والماء	1.13%	1.59%	1.62%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

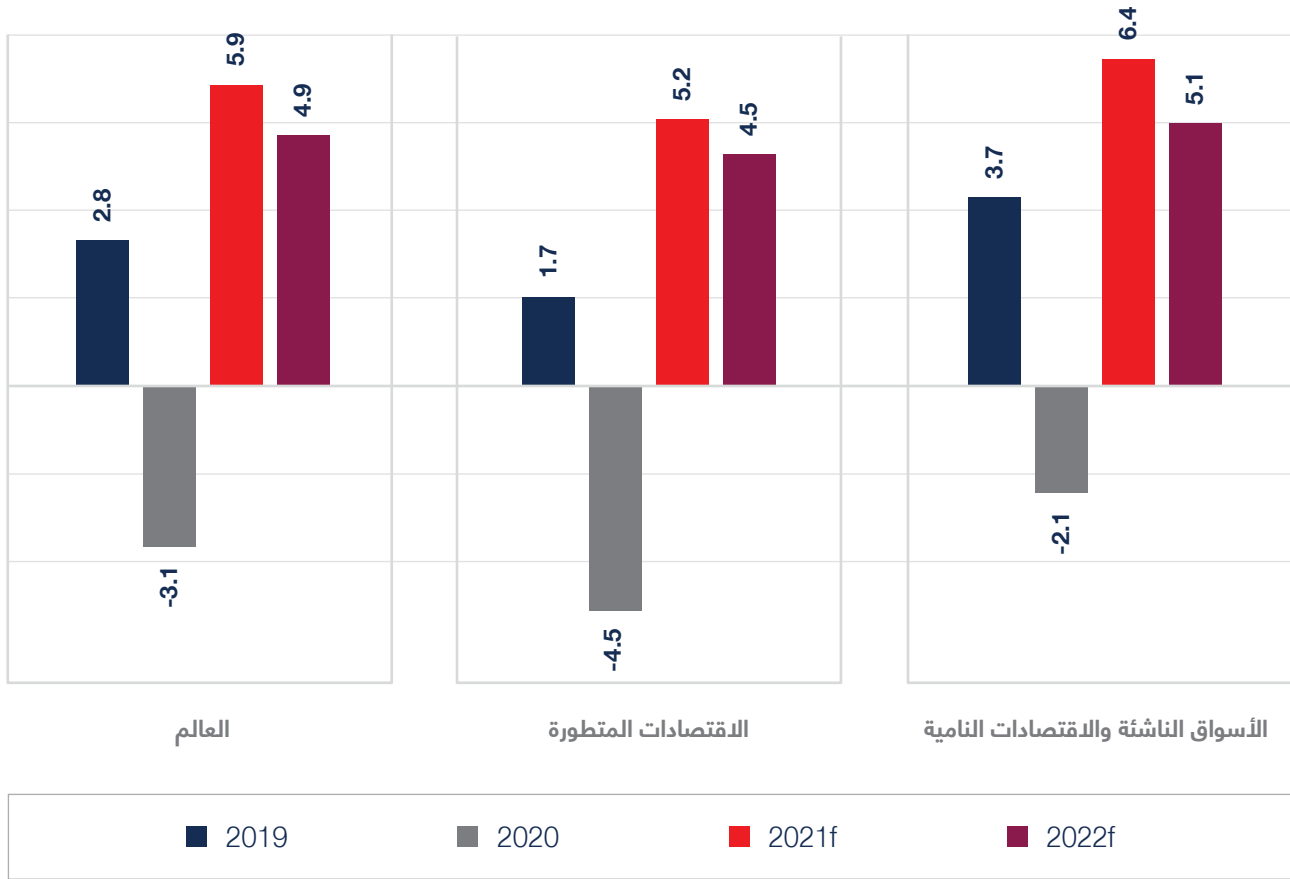


3

التوقعات الاقتصادية

من المتوقع أن تنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 5.1% في عام 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغير %)



من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.2% في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021، وذلك بعد الانكماش الذي مر به والذي بلغ ما نسبته 4.5% في عام 2020. ومن المتوقع بعد ذلك أن ينخفض بشكل طفيف إلى 4.5% في عام 2022. أما في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فمن المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى 6.4% في عام 2021 بعد الانكماش الذي مره في عام 2020 والذي بلغ حوالي 2.1%، ومن ثم من المتوقع أن ينخفض إلى 5.1% في عام 2022.

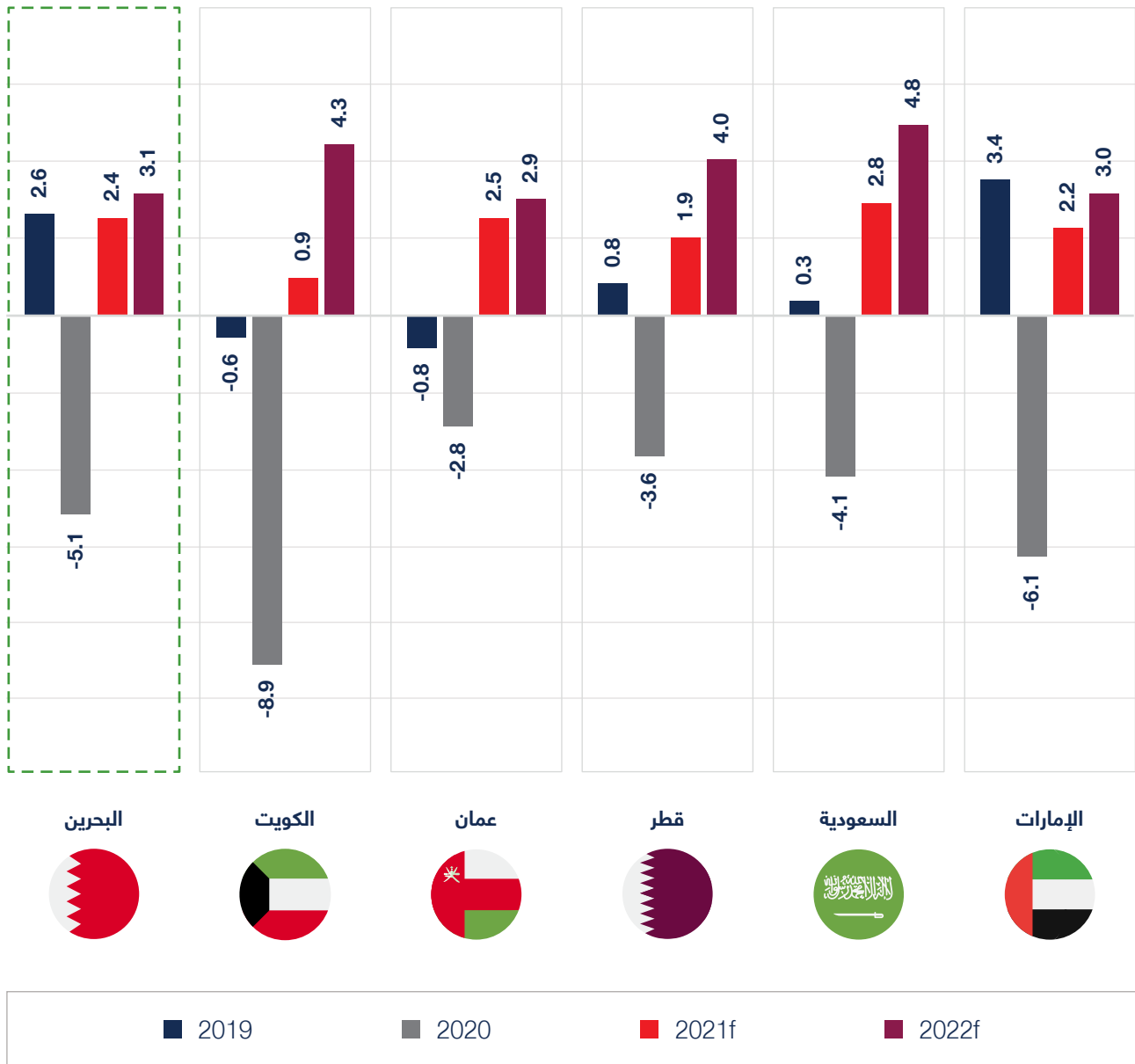
يذكر صندوق النقد الدولي أن الجهود المبذولة لضمان تلقيح سكان العالم بشكل كامل هي على رأس أولويات السياسة لتسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي.

علاوة على ذلك، من الضروري توفير السيولة لتخفيف عبء الديون للاقتصادات المقيدة، بالإضافة لمضاعفة الجهود للحد من تغير المناخ والتكيف معه.

المصدر: IMF

توقعات بنمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.1% في عام 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير%)



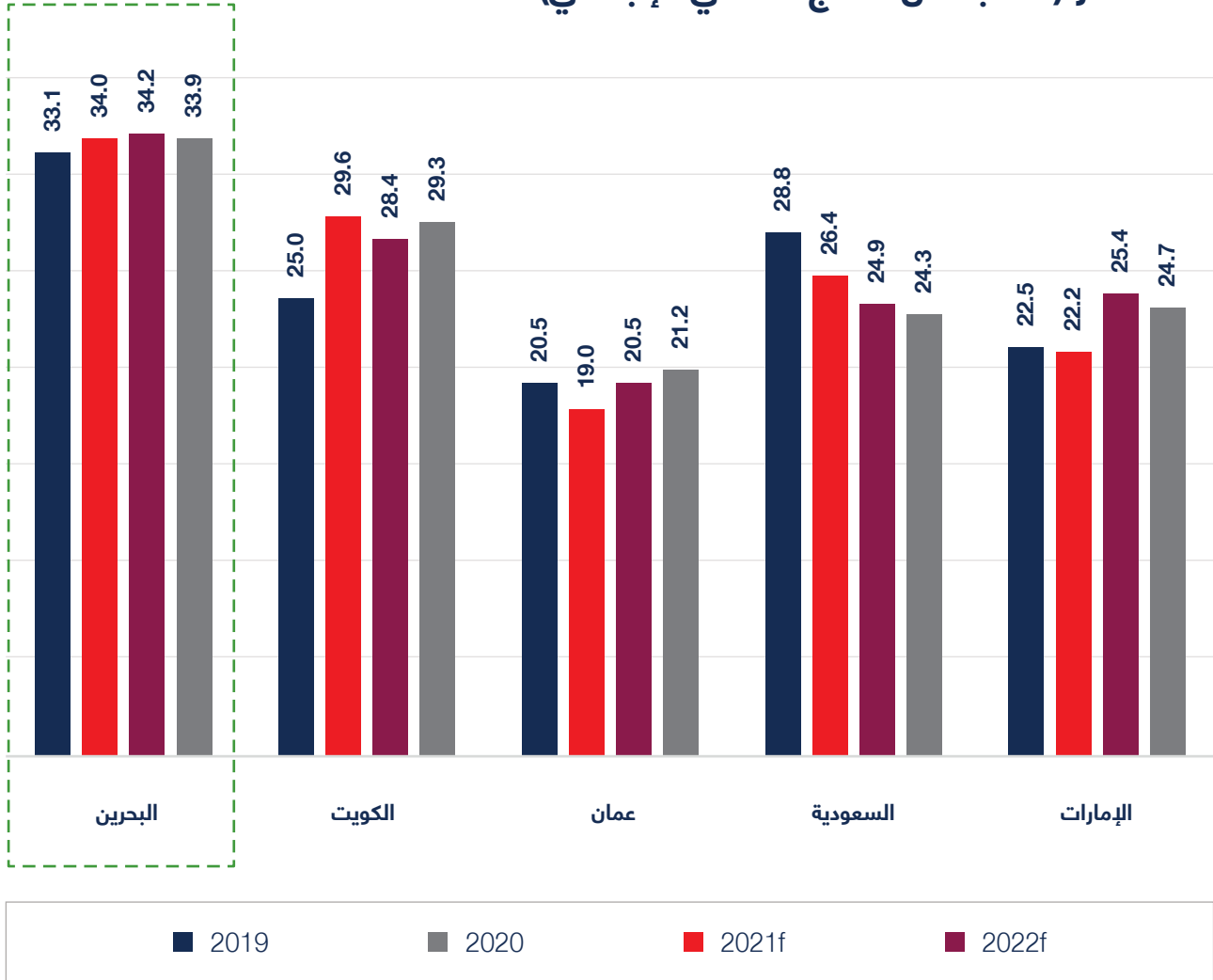
من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 2.4% في عام 2021 وبنسبة 3.1% في عام 2022، وذلك بعد الانكماش الذي مر به في عام 2020 والذي بلغ حوالي -5.1%.

ومن المتوقع أيضاً أن تسجل المملكة العربية السعودية أعلى معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تحقق نموًا بنسبة 2.8% و 4.8% في عامي 2021 و 2022 على التوالي.

المصدر: صندوق النقد الدولي

توقعات بنمو نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين إلى 33.9% في عام 2022

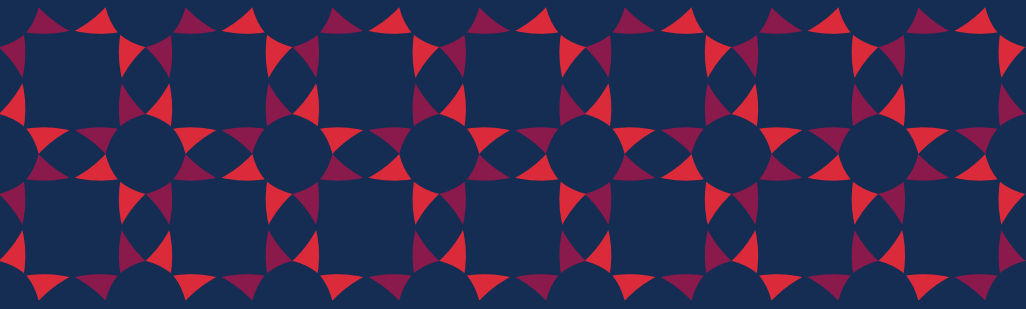
الاستثمار (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



شكل الاستثمار ما نسبته 34% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين في عام 2020، ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة ثابتة في عامي 2021 و 2022.

أما في دولة الكويت، فقد شكل الاستثمار ما يقارب الـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بـ 26%، ومن ثم 22% في الإمارات العربية المتحدة و 19% في عمان وذلك في العام 2020.

المصدر: صندوق النقد الدولي

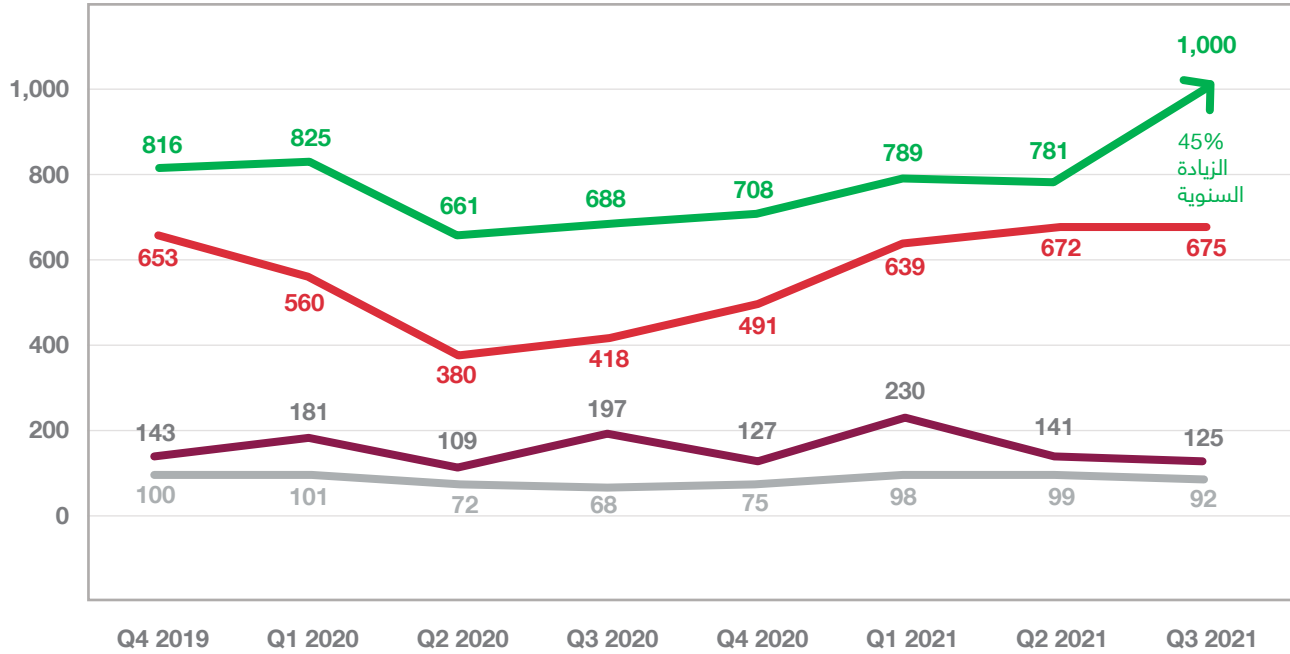


4

التبادل التجاري

المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للبحرين بتبادل تجاري يفوق المليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021

التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي (مليون/دولار أمريكي)



المملكة العربية السعودية — الإمارات العربية المتحدة — عمان — الكويت

البلد	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	التغيير من الربع الثالث 2020 إلى الربع الثالث 2021
المملكة العربية السعودية	816	825	661	688	708	789	781	1,000	45%
الإمارات العربية المتحدة	653	560	380	418	491	639	672	675	61%
عمان	143	181	109	197	127	230	141	125	-37%
الكويت	100	101	72	68	75	98	99	92	35%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

انتعش حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول، الثاني والثالث من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة الزمنية من عام 2020، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام (باستثناء سلطنة عمان) نمواً خلال الربع الثالث من عام 2021.



حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكبر شريك تجاري لمملكة البحرين، حيث ارتفع حجم التجارة بين المملكتين بنسبة 45% من 688 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2020 إلى مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021، مسجلاً أعلى قيمة بين المملكتين خلال العام الماضي، وتدلل هذه الاحصائيات على أن مستويات التجارة بدأت بالتعافي وذلك بعد انخفاضها بسبب تفشي الجائحة.



كما شهد حجم التجارة بين مملكة البحرين و الإمارات العربية المتحدة أكبر نمو بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من عام 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 61% من 418 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث 2020 إلى 675 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث 2021.



وتحتل سلطنة عمان المرتبة الثالثة من حيث حجم التبادل التجاري مع مملكة البحرين بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فقد انخفض التبادل التجاري بين مملكة البحرين وسلطنة عمان بنسبة 37% من 197 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2020 إلى 125 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021.



وأخيراً فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت ومملكة البحرين بنسبة 35% من 68 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث 2020 إلى 92 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث 2021.



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أبرز الدول الموردة لمملكة البحرين

الدولة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الثالث 2021 (مليون دولار أمريكي)	أهم سلعة مستوردة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	النسبة من إجمالي الواردات من الدولة
البرازيل	573	خامات ومركزات الحديد غير المتكئة	542	95%
الصين	447	هواتف للشبكات الخلوية أو للشبكات اللاسلكية الأخرى	31	7%
الإمارات العربية المتحدة	254	سبائك الذهب	51	20%
المملكة العربية السعودية	234	أكسيد الألومنيوم آخر	25	10%
استراليا	215	أكسيد الألومنيوم الآخر	190	88%

البرازيل تحافظ على مكانتها كأبرز موردين للبحرين في الربع الثالث من عام 2021

للربع الثاني على التوالي، حافظت البرازيل على مكانتها كأبرز موردين للبحرين بإجمالي واردات بلغت قيمتها 573 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021، حيث كانت أبرز السلع المستوردة هي خامات ومركزات الحديد المتكئة، بقيمة إجمالية قدرها 542 مليون دولار أمريكي تبلغ حوالي 95% من إجمالي الواردات من البرازيل.

من جانب آخر، تعتبر الصين ثاني أكبر مورد للمملكة في الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية 447 مليون دولار أمريكي، وكانت السلعة الأكثر استيراداً هي الهواتف الخاصة بالشبكات الخلوية أو الشبكات اللاسلكية الأخرى بقيمة 31 مليون دولار أمريكي.

وتقدر قيمة إجمالي الواردات من الإمارات العربية المتحدة بـ 254 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث، كانت فيه سبائك الذهب أكبر سلعة مستوردة بقيمة 51 مليون دولار أمريكي.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية 234 مليون دولار، وكان أكسيد الألومنيوم أكبر سلعة مستوردة بقيمة 25 مليون دولار أمريكي.

أما أستراليا فتعتبر خامس أكبر شريك استيراد للبحرين، بقيمة إجمالية للواردات تبلغ 215 مليون دولار أمريكي، حيث كانت السلعة الأكثر استيراداً من أستراليا هي أكسيد الألومنيوم بقيمة 190 مليون دولار أمريكي بنسبة تبلغ حوالي 88% من الواردات من إجمالي الواردات.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أبرز الدول المستوردة من مملكة البحرين

النسبة من إجمالي الصادرات من الدولة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	أهم سلعة مصدرة	إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثالث 2021 (مليون دولار أمريكي)	الدولة
27%	210	خامات ومركزات الحديد المتكتلة	766	المملكة العربية السعودية
58%	335	خلاط من المونيوم خام	575	الولايات المتحدة الأمريكية
30%	126	خامات ومركزات الحديد المتكتلة	420	الإمارات العربية المتحدة
78%	153	أكسيد المونيوم آخر	196	مصر
79%	116	أكسيد المونيوم آخر	147	هولندا

المملكة العربية السعودية تحافظ على الصدارة كأبرز مستورد من البحرين في الربع الثالث من عام 2021

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأبرز مستورد من البحرين خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغ إجمالي قيمة صادرات البحرين للمملكة العربية السعودية حوالي 766 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بحوالي 38% مقارنة بقيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية في الربع الثاني من عام 2021، يشار إلى أن أبرز السلع المصدرة إلى الشقيقة الكبرى هي خامات ومركزات الحديد المتكتلة بقيمة 210 مليون دولار أمريكي.

وحتلت الولايات المتحدة الأمريكية ك ثاني أكبر مستورد للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية من المملكة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 575 مليون دولار أمريكي، وكانت خلاط الألومنيوم الخام أكبر سلعة تم تصديرها إلى الولايات المتحدة بقيمة 335 مليون دولار أمريكي وتمثل 58% من الصادرات إلى الولايات المتحدة.

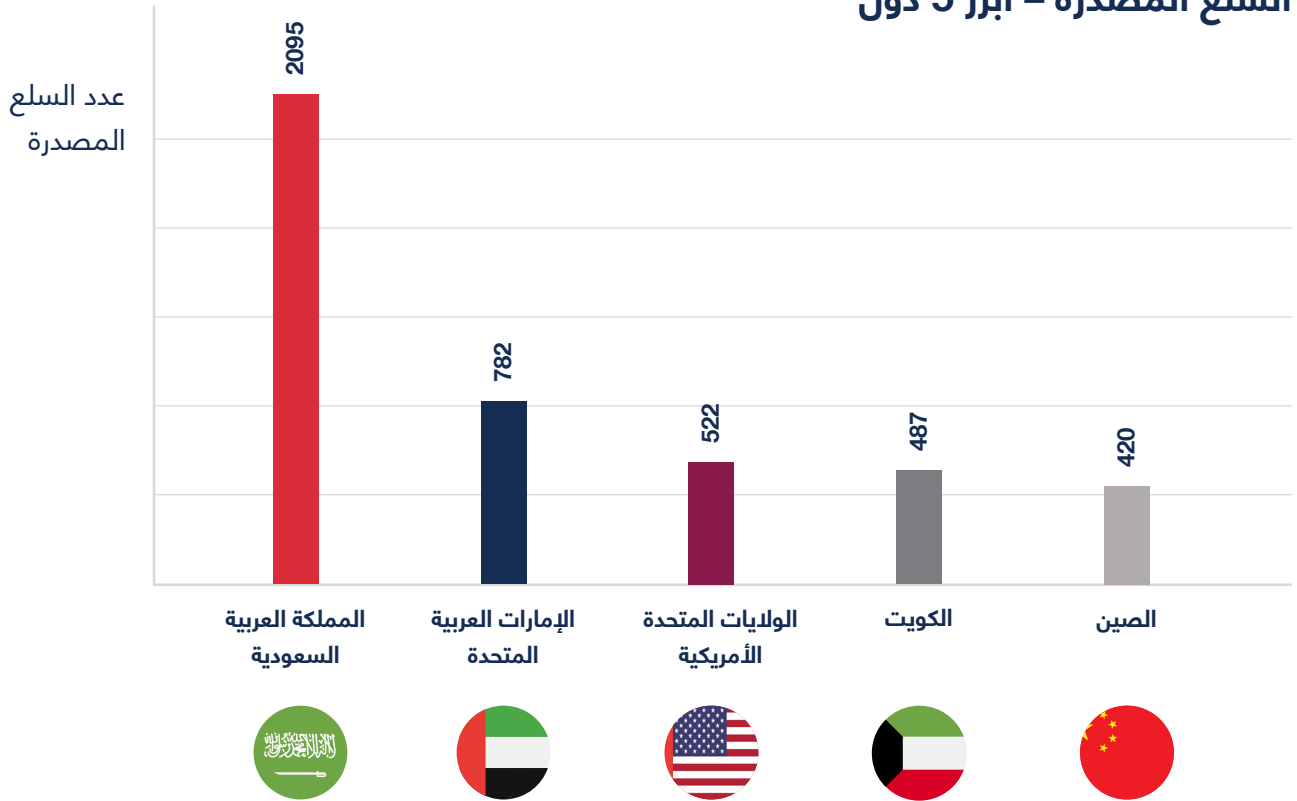
وبلغ إجمالي قيمة الصادرات البحرينية لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 420 مليون دولار أمريكي، مما يجعلها ثالث أكبر مستورد من المملكة، أما أبرز سلعة تم تصديرها فقد كانت خامات ومركزات الحديد المتكتلة بقيمة 126 مليون دولار أمريكي.

كما بلغت قيمة الصادرات البحرينية إلى جمهورية مصر العربية حوالي 196 مليون دولار، حيث كان أكسيد الألومنيوم أكبر سلعة مصدرة بقيمة 153 مليون دولار أمريكي، ويشكل 78% من إجمالي الصادرات إلى مصر.

أما هولندا فهي خامس أكبر مستورد من المملكة، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية 147 مليون دولار أمريكي. وكان أكسيد الألومنيوم هو السلعة الأكثر تصديرًا بنسبة 116 مليون دولار أمريكي ويشكل 79% من إجمالي الصادرات إلى هولندا.

3033 شهادة منشأ صادقت عليها الغرفة في الربع الثالث 2021

السلع المصدرة - أبرز 5 دول

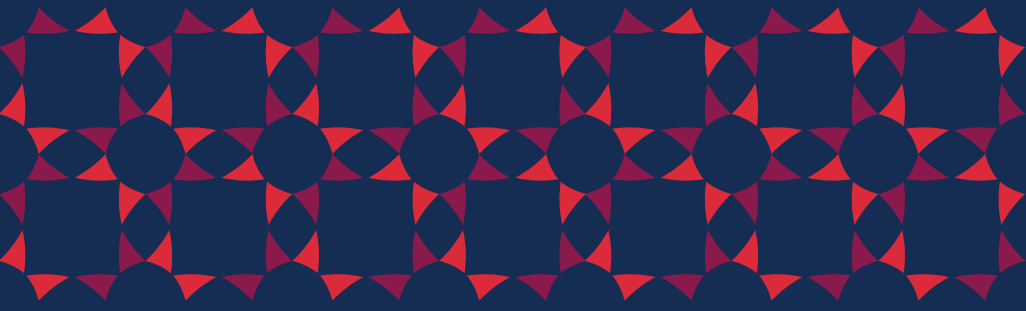


تقوم غرفة البحرين بمنح شهادات المنشأ والمصادقة عليها، وشهادة المنشأ هي وثيقة تجارية دولية مهمة تثبت أن البضائع المراد تصديرها قد تم إنتاجها أو صناعتها أو معالجتها في بلد معين.

وبلغ عدد شهادات المنشأ المصدق عليها من قبل غرفة البحرين 3033 في الربع الثالث من عام 2021، بإجمالي بضائع بلغ عددها حوالي 7007.

وخلال الفترة الزمنية من يوليو إلى سبتمبر 2021، كانت المملكة العربية السعودية على رأس الدول المصدر إليها حيث استحوذت على 30% من إجمالي الصادرات، تلتها الإمارات العربية المتحدة ومن ثم الولايات المتحدة ودولة الكويت وأخيراً الصين.

المصدر: غرفة البحرين



5

النظرة الاقتصادية المحلية

43% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في نوفمبر 2021 مقارنةً بنوفمبر 2020

ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع في كافة القطاعات بشكل كبير خلال العام 2021 مقارنةً بالعام 2020، ففي نوفمبر 2021، ارتفعت قيمة معاملات عمليات نقاط البيع بنسبة 43% لتصل إلى 317.1 مليون دينار بحريني مقارنةً بـ 221.5 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2020، من جانب آخر، ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع في نوفمبر بنسبة 42% مقارنةً بـ 223.5 مليون دينار بحريني في بداية العام.

وكانت أبرز القطاعات الرئيسية التي شهدت ارتفاعاً في قيمة العمليات خلال 2021 هي الخدمات الحكومية ومحلات السوبر ماركت والمطاعم ومحلات المجوهرات والملابس والأحذية. ويمكن أن تُعزى الزيادة في المبيعات إلى نجاح الحكومة البحرينية في السيطرة على انتشار الوباء، بالإضافة إلى استئناف النشاط السياحي في المملكة، لا سيما مع إعادة افتتاح جسر الملك فهد.

قيمة عمليات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

258% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المجوهرات في نوفمبر 2021 مقارنة بشهر نوفمبر 2020

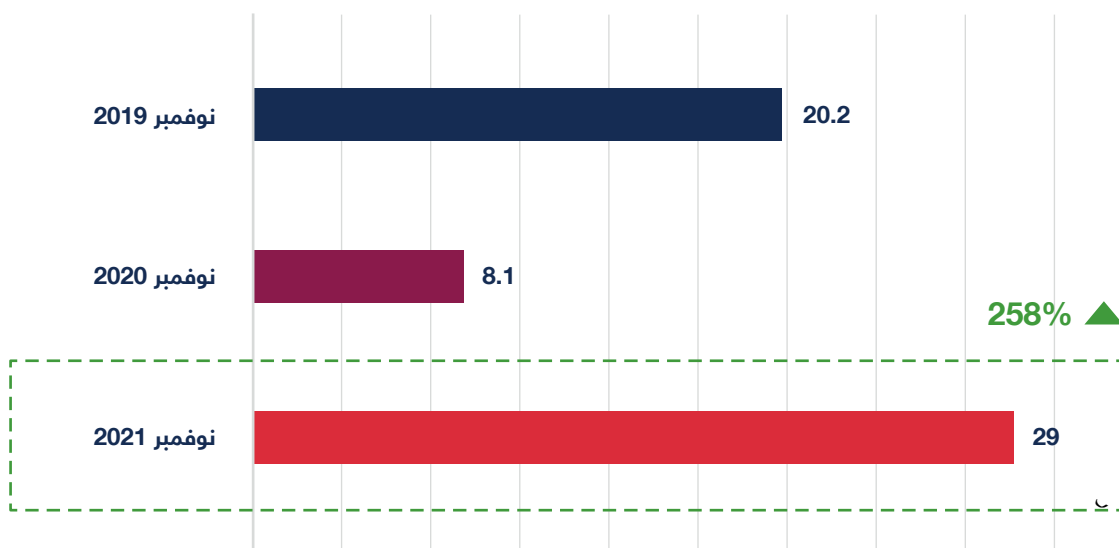
وبالإشارة إلى التعافي الاقتصادي الذي تشهده المملكة، فإن أبرز صور التعافي يتجلى في قطاع المجوهرات.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي قيمة المعاملات في هذا القطاع بلغت حوالي 20.2 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2019، لكنها انخفضت بنسبة 60% إلى 8.1 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2020 وذلك بسبب ظروف تفشي الجائحة، إلا أن هذا القطاع عاد إلى الانتعاش في عام 2021 حيث بلغت قيمة معاملات نقاط البيع حوالي 29 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2021، أي بزيادة قدرها 258% عن نوفمبر 2020.

ويعزى هذا الانتعاش إلى حد كبير إلى إعادة استضافة معرض الجواهر العربية في البحرين في الفترة من 22 إلى 26 نوفمبر، بعد أن تم إلغاؤه في عام 2020.

ويضم المعرض مجموعة واسعة من المجوهرات والساعات والأحجار الكريمة والساعات بحضور آلاف الزوار من البحرين والدول المجاورة وبمشاركة عدد من العلامات التجارية من مختلف دول العالم، ويشكل هذا العام ارتفاعاً في المشاركين بنسبة 25% مقارنةً بعام 2019.

محللات المجوهرات- قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي ، وكالة أنباء البحرين

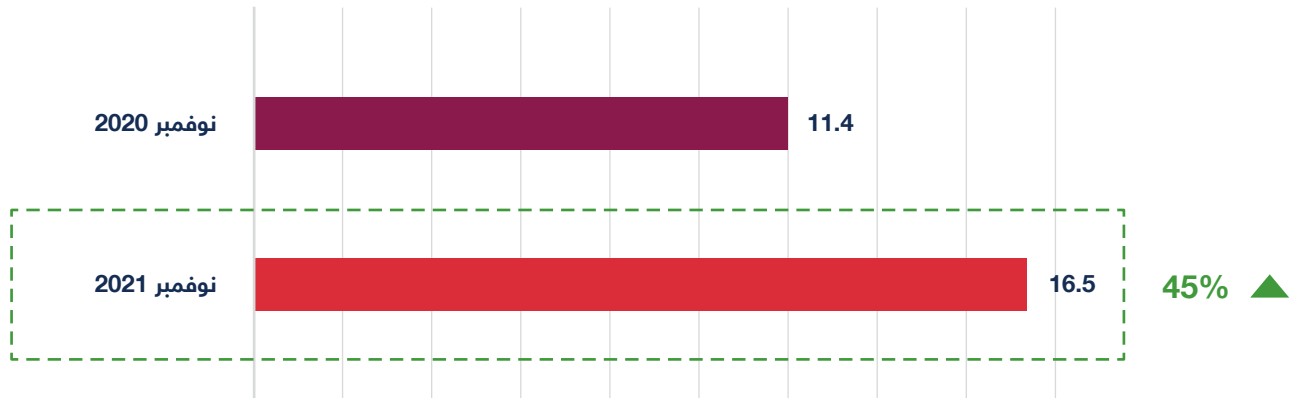
45% نسبة ارتفاع في نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في متاجر الملابس والأحذية في نوفمبر 2021 مقارنة بشهر نوفمبر 2020

ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع الملابس والأحذية بنسبة 45% من 11.4 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2020 إلى 16.5 مليون دينار بحريني في نوفمبر 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى مبيعات «بلاك فرايدي» في البحرين التي انعشت المبيعات في متاجر التجزئة.

ووفقاً لدراسة أجراها Simon-Kucher & Partners ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من أكبر المنفقيين على مستوى العالم في مبيعات الجمعة السوداء، حيث بلغ متوسط الميزانية للفرد خلال مبيعات الجمعة البيضاء حوالي 330 يورو في الإمارات و 280 يورو في المملكة العربية السعودية.

أما الصين فتعتبر الدولة الوحيدة التي تتفوق على هذه الدول ، بميزانية تبلغ 399 يورو في المتوسط. وأخيراً فإن متوسط ميزانية الانفاق في الجمعة السوداء في جميع أنحاء العالم بلغ حوالي 236 يورو.

الملابس والأحذية - قيمة عمليات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



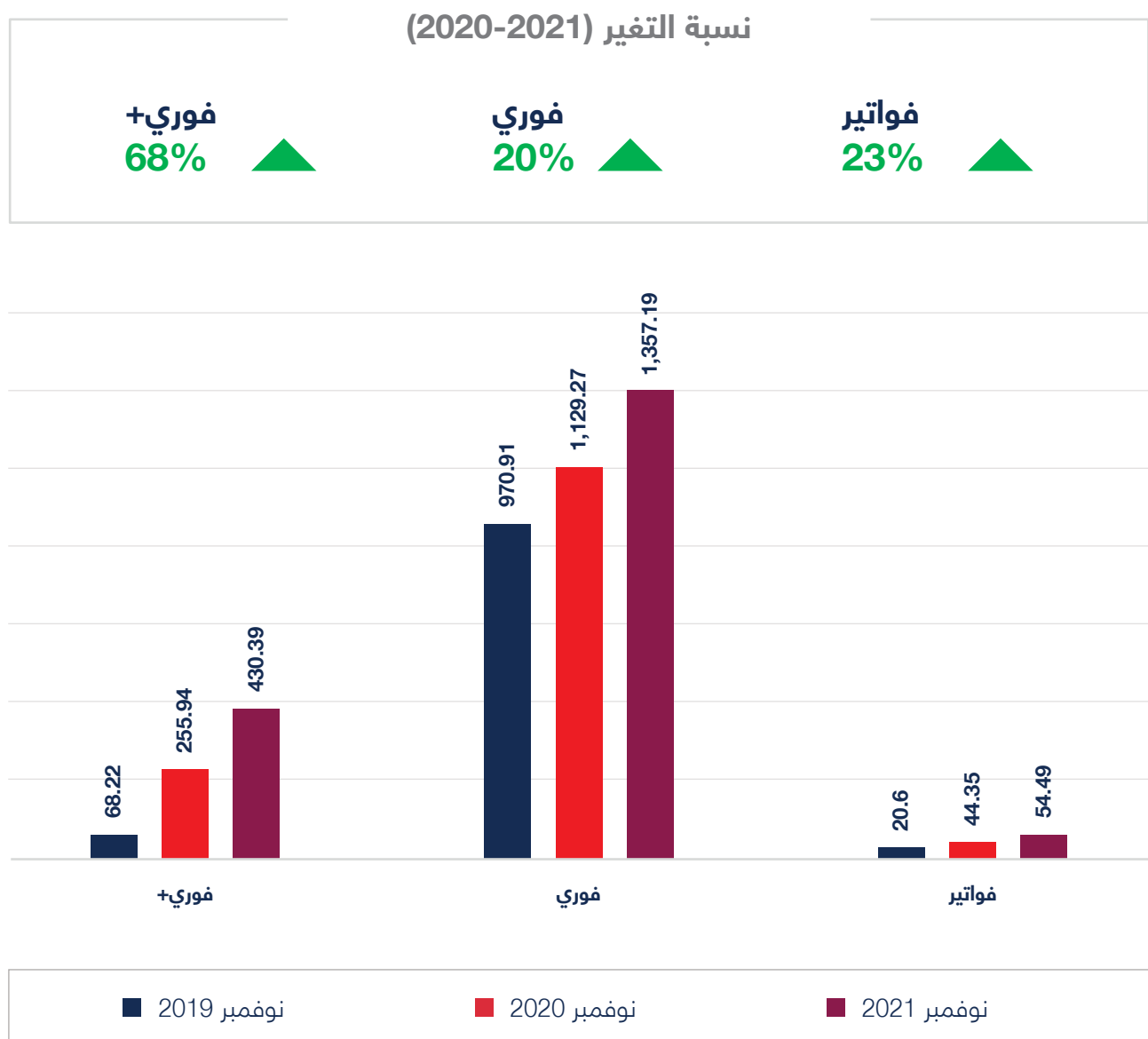
المصدر: مصرف البحرين المركزي ، Simon-Kucher & Partners

68% نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر فوري + في نوفمبر 2021 مقارنة بشهر نوفمبر 2020

ارتفعت قيمة التحويلات المالية الالكترونية عبر نظام فوري بلس خلال شهر نوفمبر 2021 بواقع 68% عن شهر نوفمبر 2020.

كما زادت قيمة التحويلات المالية عبر خدمة فوري بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي، وكذلك وصلت نسبة الزيادة السنوية في التحويلات المالية عبر نظام فواتير إلى 23%.

قيمة التحويلات المالية الالكترونية (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

عمليات السحب من الصراف الآلي ATM تواصل انخفاضها حتى 17% في نوفمبر 2021 مقارنة بذات الفترة في 2020

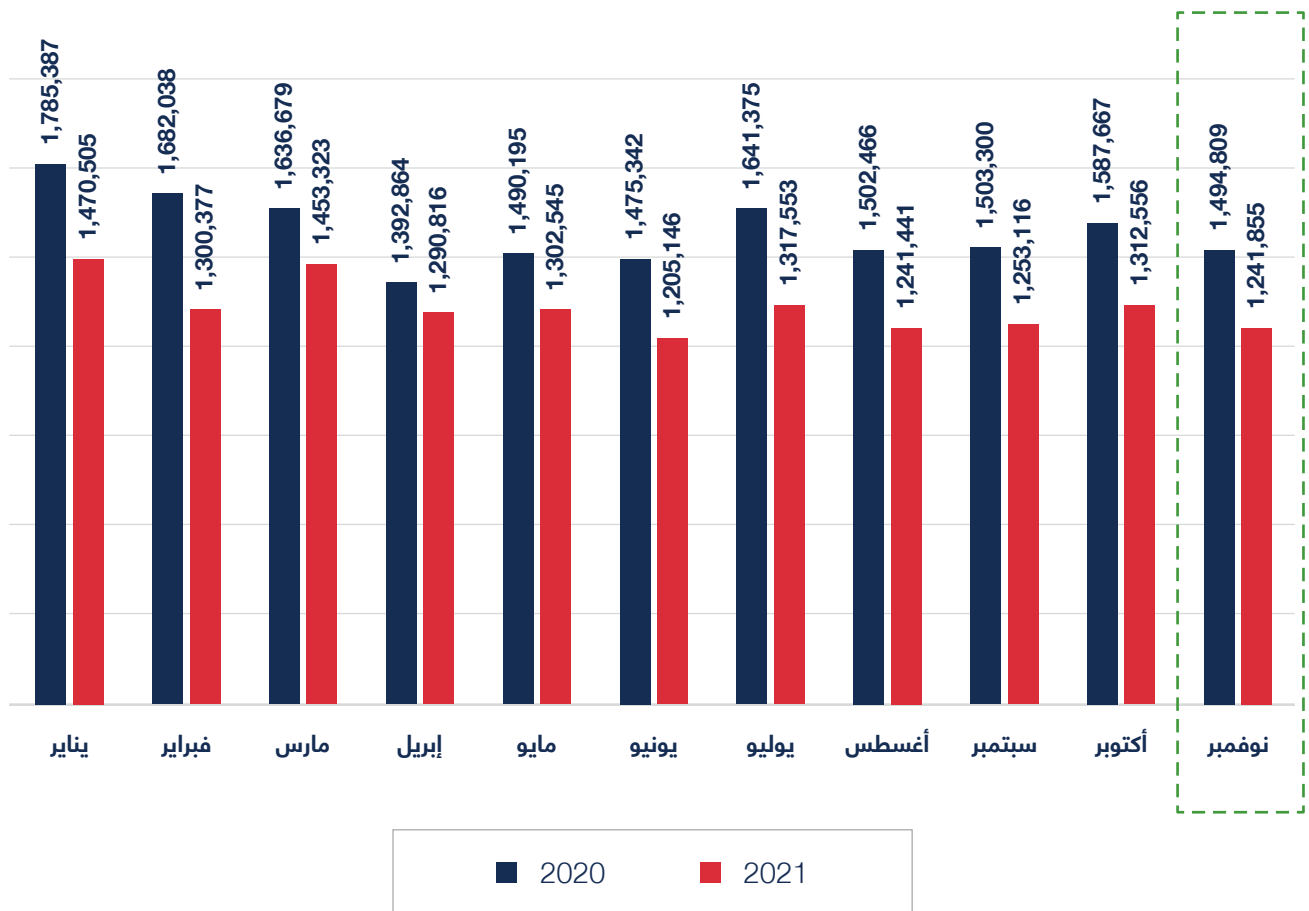
انخفض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي بعد تفشي فايروس كورونا في مملكة البحرين، واتجه غالب المستخدمين نحو المعاملات الإلكترونية.

وبلغ عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في نوفمبر 2021 حوالي 1.2 مليون ، بانخفاض يقدر بحوالي 17% عن 1.5 مليون تم تسجيلها في نوفمبر 2020.

من جانب آخر انخفض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي من حوالي 1.6 مليون عملية في عام 2020 إلى 1.3 مليون عملية في أكتوبر 2021 أي بنسبة تقدر بحوالي 17% أيضاً.

عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي

-17% ▼

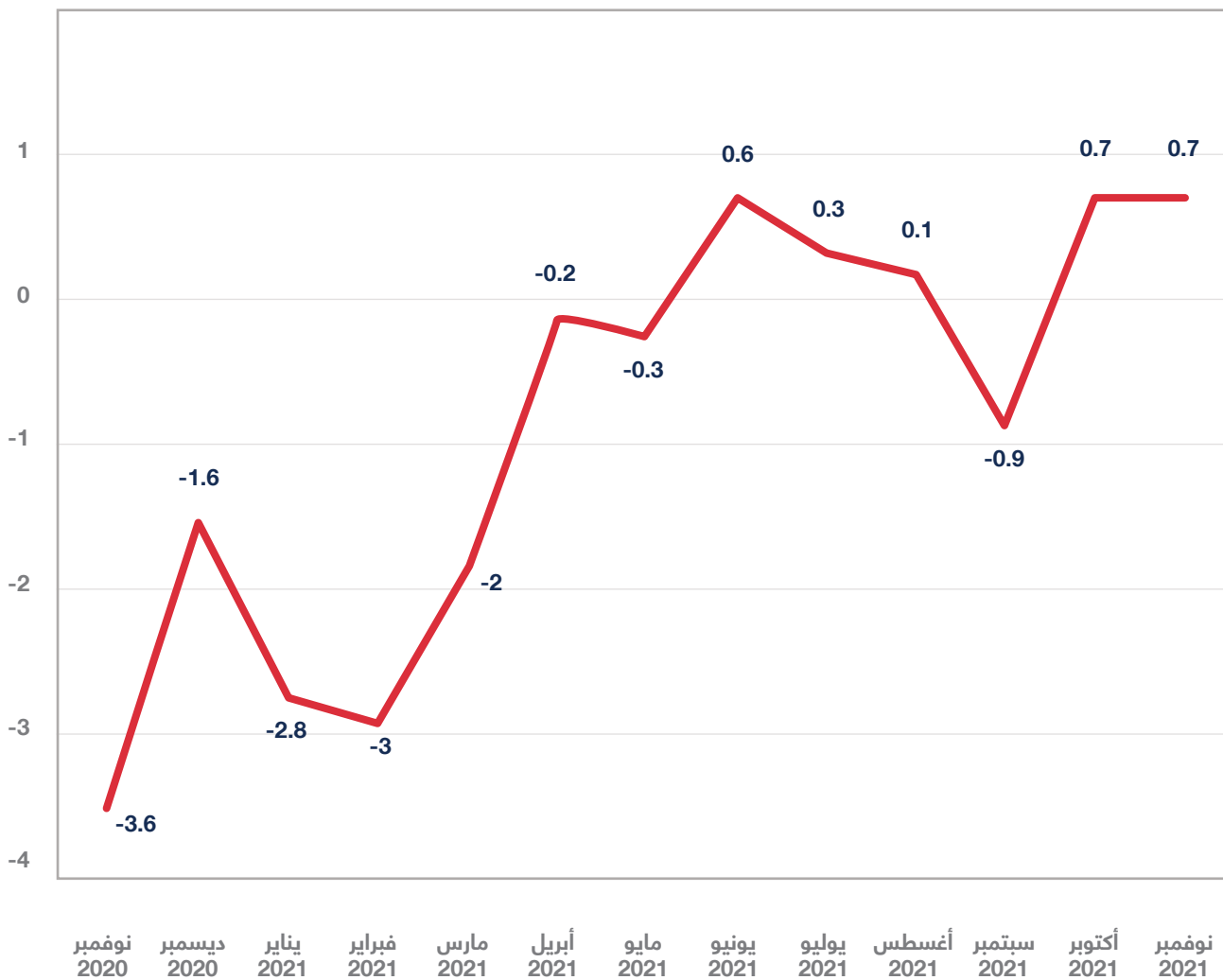


المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.7% في نوفمبر 2021 مقارنة بنوفمبر 2020

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في شهر نوفمبر 2021 بنسبة مقدارها 0.7% مقارنة بشهر نوفمبر من عام 2020. وتتمثل أبرز التغييرات خلال تلك الفترة في زيادة أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.1%، وزيادة أسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 28.3% وانخفاض أسعار مجموعة الملابس والاحذية بنسبة 3.2%.

ويعتبر مؤشر أسعار المستهلك مؤشرًا إحصائيًا يقيس التغييرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقًا من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض أن تعكس تركيبة هذه السلة بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد.

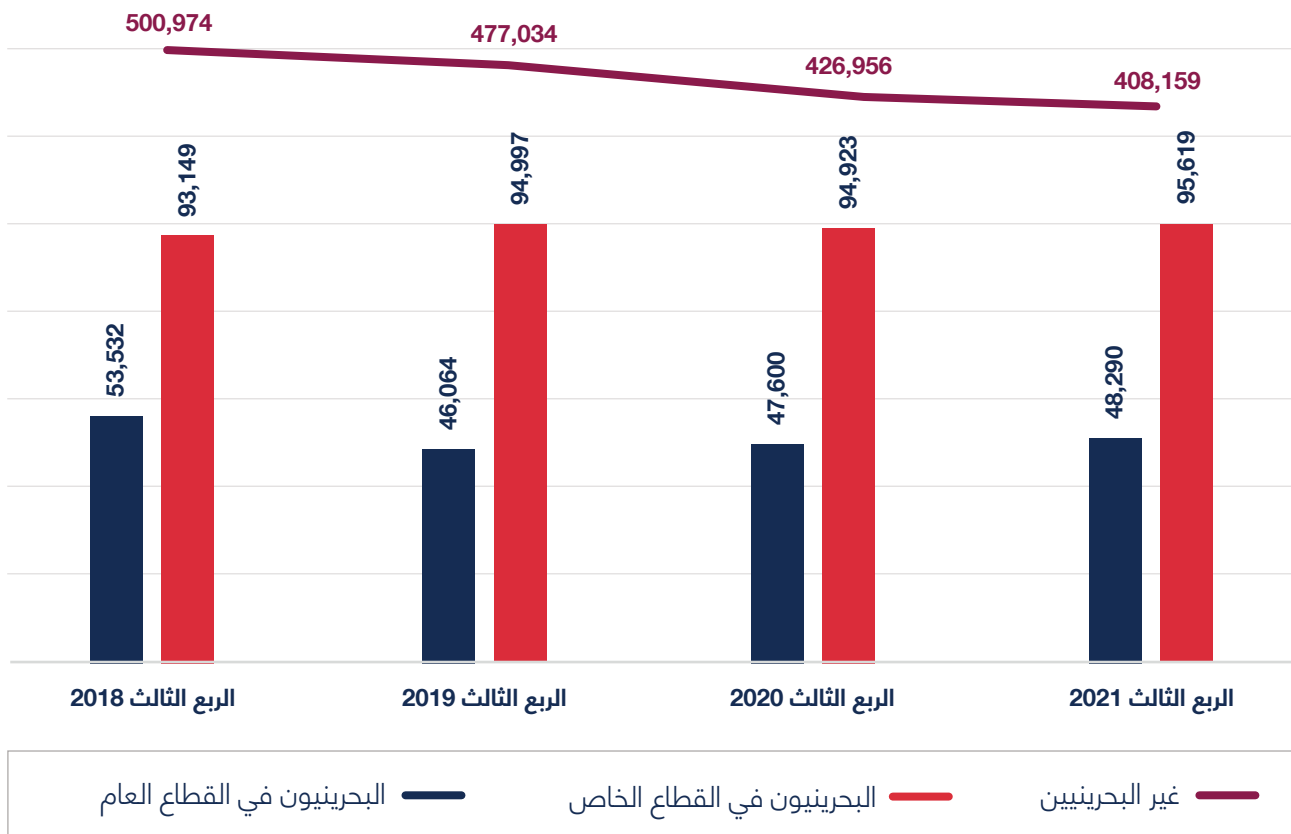


المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ارتفاع في عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الثالث 2021 مقارنة بالربع الثالث 2020

ارتفع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص بنسبة 1.44% و 0.73% على التوالي في الربع الثالث 2021 مقارنة بالربع الثالث 2020. من ناحية أخرى، انخفض عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة 4.4% في الربع الثالث 2021 مقارنة بالربع الثالث 2020.

عدد المؤمن عليهم في سوق العمل في الربع الثالث



التغيير من 2020 إلى 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثالث 2020	الربع الثالث 2019	الربع الثالث 2018	
▲ 1.44%	48,290	47,600	46,064	53,532	البحرينيون في القطاع العام
▲ 0.73%	95,619	94,923	94,997	93,149	البحرينيون في القطاع الخاص
▼ 4.4-%	408,159	426,956	477,034	500,974	غير البحرينيين

المصدر: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

تعديل التصنيف الائتماني للبحرين من سلبي إلى مستقر



الأسباب الرئيسية للتوقعات المعدلة:

1. الإجراءات الحكومية الهادفة لتقليص عجز الموازنة.
2. زيادة الإيرادات غير النفطية.
3. زيادة النشاط الاقتصادي الإقليمي والمشاريع الكبرى.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتعديل توقعاتها بشأن البحرين من سلبية إلى مستقرة. تشير التوقعات المستقرة إلى أن ستاندرد آند بورز تتوقع من الحكومة تنفيذ تدابير لتقليل عجز الميزانية والاستفادة من الدعم من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إذا لزم الأمر ، بالإضافة إلى الدعم المالي المباشر الذي تم التعهد به بالفعل.

كما تتوقع ستاندرد آند بورز أن يعتدل تراكم الديون الحكومية، مدعومًا بالإجراءات التي تم الإعلان عنها مؤخرًا والتي توفر مزيدًا من الوضوح فيما يتعلق ببرنامج ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، حيث قامت الحكومة بتحديث وتمديد خطة التوازن المالي الخاصة بها ، وتغيير التاريخ المستهدف لميزانية متوازنة إلى 2024 من عام 2022.

وقد أعلنت الحكومة أن معدل ضريبة القيمة المضافة (VAT) سيتضاعف إلى 10% اعتبارًا من عام 2022 ، مما يعزز العائدات غير النفطية. اعتبارًا من عام 2023، تهدف الحكومة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة الرسوم ومساهمات الميزانية من مختلف المؤسسات الحكومية وإضافة رسوم على الخدمات الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت ستاندرد آند بورز بتعديل أسعار النفط بمنحى تصاعدي لعام 2022، مما سيساعد على نمو الإيرادات على المدى القريب، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 75 دولارًا للبرميل للفترة المتبقية من عام 2021 و 65 دولارًا للبرميل في عام 2022. ركزت خطة الحكومة السابقة على زيادة الإيرادات غير النفطية، لكنها أصبحت أكثر توازنًا الآن وستتضمن أيضًا ترشيد الإنفاق التشغيلي الحكومي (النفقات التشغيلية)، وخفض نفقات القوى العاملة، وترشيد الدعم الاجتماعي، وخفض الإنفاق الرأسمالي (النفقات الرأسمالية) على مدى 2023-2024.

ومن المؤمل أن تصل نسبة صافي الدين من الناتج المحلي الإجمالي إلى 125%، وأن تصل نسبة الفائدة من الإيرادات إلى 28% خلال الفترة 2021-2024. حتى مع تدابير زيادة الإيرادات غير النفطية، سيستمر اعتماد الحكومة على عائدات النفط (التي تمثل حوالي 70% من الإيرادات في عام 2019) خلال الفترة حتى عام 2024.

انكمش اقتصاد البحرين بما يقدر بنحو 5.1% بالقيمة الحقيقية في عام 2020 حيث أدى انتشار الوباء وانخفاض أسعار النفط إلى خفض الاستهلاك والنشاط الاستثماري. وعلى وجه الخصوص، تضررت المملكة بشكل كبير من تراجع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نظرًا للصلات الوثيقة بين الدول والمساهمة في قطاعات السياحة والنقل والعقارات.

علوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن يبلغ متوسط الإيرادات 19% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-2024، بينما من المتوقع أن يبلغ متوسط النفقات 24.3 من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

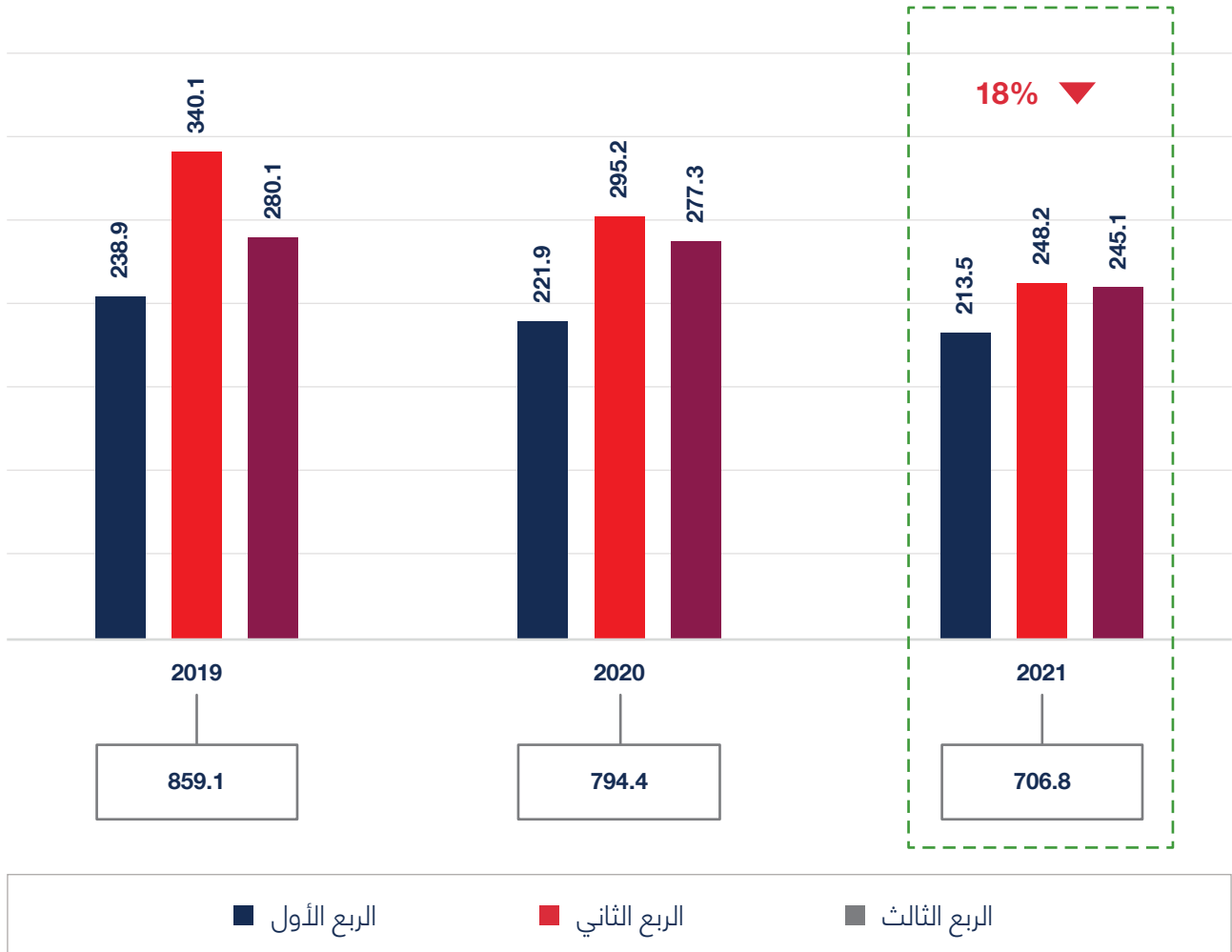
مؤشرات المالية العامة (نسب مئوية)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
-3.8	-4.3	-5.7	-7.2	-12.9	-4.7	-6.3	-10.0	-13.5	-13.0	الرصيد / الناتج المحلي الإجمالي
128.5	126.9	124.1	119.8	115.7	83.0	75.2	65.6	58.1	42.1	صافي الدين / الناتج المحلي الإجمالي
18.5	18.9	19.7	19.2	16.0	20.1	19.6	16.5	15.7	17.5	الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي
22.3	23.2	25.4	26.3	28.9	24.8	25.9	26.5	29.1	30.5	النفقات / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: S&P Ratings

18% انخفاض في تحويلات العاملين حتى الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019

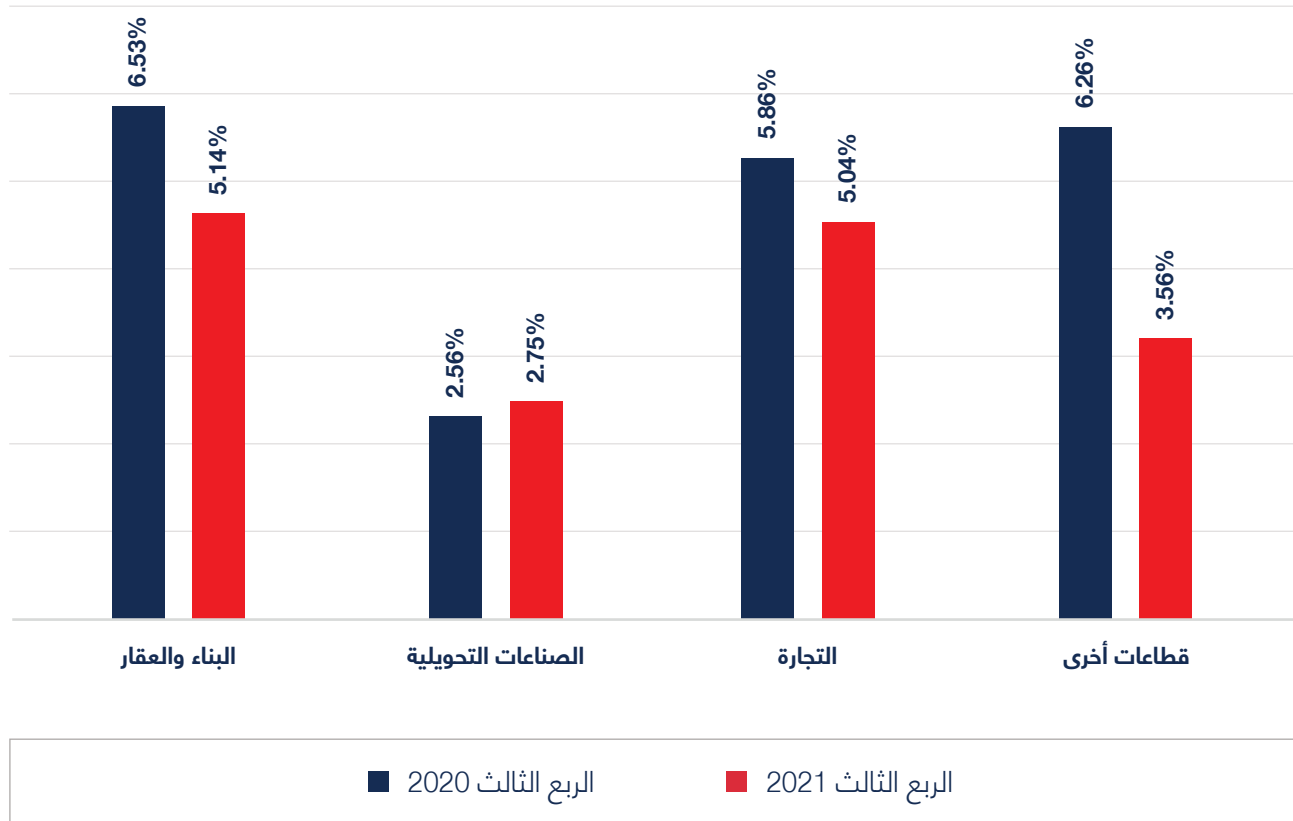
تحويلات العمال (مليون دينار)



انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 18% من 859.1 مليون دينار بحريني في الربع الأول والثاني والثالث من عام 2019 إلى 706.8 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من عام 2021. ونتيجة لظروف تفشي الجائحة، تباطأت مستويات الهجرة مما تسبب في انخفاض التحويلات. وتعرف تحويلات العاملين على أنها تحويل مالي يتم بواسطة المهاجرين العاملين والمقيمين في بلد ما، إلى أقاربهم في بلدهم الأصلي.

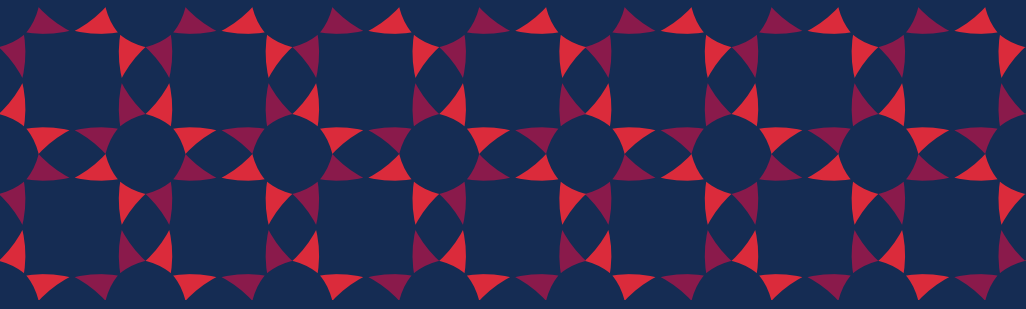
المصدر: مصرف البحرين المركزي

انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020



انخفضت أسعار الفائدة على قروض الأعمال بشكل عام خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع الثالث من عام 2020، حيث انخفض معدل الفائدة لقطاع الإنشاءات والعقارات من 6.53% في الربع الثالث 2020 إلى 5.14% في الربع الثالث من عام 2021. وانخفض أيضاً سعر الفائدة لقطاع التجارة من 5.86% في الربع الثالث 2020 إلى 5.04% في الربع الثالث 2021. من ناحية أخرى، ارتفع سعر الفائدة بشكل طفيف لقطاع الصناعات التحويلية من 2.56% في الربع الثالث 2020 إلى 2.75% في الربع الثالث 2021.

المصدر: مصرف البحرين المركزي



6

أداء مملكة البحرين
في المؤشرات العالمية

البحرين الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الحرية الاقتصادية

احتلت البحرين المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021 الذي نشره معهد فريزر.

تم تصميم المؤشر لقياس درجة دعم المؤسسات والسياسات في البلدان للحرية الاقتصادية، حيث أن ركائز الحرية الاقتصادية التي تم الاستناد عليها هي الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحرية المنافسة وأمن الممتلكات الخاصة.

ويتم قياس الحرية الاقتصادية في خمسة مجالات مختلفة: حجم الحكومة، النظام القانوني وأمن حقوق الملكية، إمكانية الحصول على الأموال السليمة وحرية التجارة دولياً وتنظيم الائتمان والعمالة والشركات.

مؤشر الحرية الاقتصادية 2021*

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي	الترتيب العالمي	الدولة	التقييم	حجم الحكومة	الأنظمة القانونية وحقوق الملكية	الأموال السليمة	حرية التجارة دولياً	الأنظمة
1	65	البحرين	7.33	6.73	4.73	9.24	8.25	7.71
2	68	الإمارات	7.28	5.41	5.94	9.06	8.48	7.51
3	80	قطر	7.09	5.94	5.37	8.34	8.36	7.47
4	91	السعودية	6.85	4.70	6.14	8.75	7.39	7.29
5	98	الكويت	6.72	5.96	4.94	8.01	7.29	7.38
6	102	عمان	6.69	5.11	5.24	8.23	7.61	7.28

*بيانات 2019

*إجمالي عدد السلطات القضائية في المؤشر هو 165.

المصدر: معهد فريزر

احرزت البحرين على نتيجة عالية بلغت 9.24 في مؤشر Sound Money ، والذي يقيم تأثير التضخم في بلد معين لأن التضخم المرتفع والمتقلب يجعل من الصعب على الأفراد التخطيط للمستقبل واستخدام الحرية الاقتصادية على نحو فعال. كما حصلت المملكة أيضاً نتيجة متقدمة أيضاً بلغت 8.25 في المؤشر الفرعي لحرية التجارة الدولية. تلتها الإمارات العربية المتحدة ، التي تحتل المرتبة 68 على مستوى العالم ، بنتيجة 7.28.

من جانب آخر ، تحتل هونغ كونغ المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر ، تليها سنغافورة ونيوزيلندا وسويسرا وجورجيا والولايات المتحدة.

أما في مؤشر الحرية الاقتصادية فقد تحسن ترتيب المملكة، من 69 عالمياً في 2015 إلى 65 عالمياً في 2019.

ترتيب البحرين في مؤشر الحرية الاقتصادية

2019	2015	2010	2005	2000	1990	1980	
7.33	7.18	7.12	6.77	7.12	6.44	6.68	التقييم
65	69	63	74	40	33	20	المرتبة

المصدر: معهد فريزر

البحرين في صدارة العالم العربي كونها الأقل عرضة لمخاطر غسيل الأموال في عام 2021

صُنفت البحرين على أنها أقل الدول العربية خطورة في المنطقة العربية للعام الثاني على التوالي في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال.

و"مؤشر بازل" تصنيف سنوي مستقل متخصص في دراسة دول العالم في مكافحة غسل الأموال، حيث يعمل على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويغطي التصنيف درجات المخاطر في خمسة مجالات:

1. جودة أطر مكافحة غسل الأموال



2. الرشوة والفساد



3. الشفافية والمعايير المالية



4. الشفافية العامة والمساءلة



5. المخاطر القانونية والسياسية



تعتبر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أولوية رئيسية من قبل مصرف البحرين المركزي من أجل الحفاظ على سمعة البحرين القوية كمركز مالي منظم جيدًا.

المصدر: مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال

البحرين الثالثة عربيا و 56 عالميا في مؤشر الازدهار العالمي

احتلت البحرين المرتبة 56 من بين 167 دولة والمرتبة الثالثة عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة وقطر.

وحققت المملكة أداءً جيدًا بشكل خاص في مؤشرات رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق وبيئة الاستثمار، ووفقًا للمؤشر، فإن أداء المملكة تحسن بشكل ملحوظ في مجال الصحة مقارنةً بالعقد الماضي.

مؤشر الرخاء والازدهار هو تصنيف سنوي تم تطويره بواسطة معهد ليغاتوم، ويستند المؤشر إلى مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك الثروة، والنمو الاقتصادي، ونوعية الحياة، والصحة، والتعليم، والرفاهية الشخصية.

ويقيس المؤشر أداء 167 دولة، بالاعتماد على 12 ركيزة في ثلاثة مجالات أساسية للازدهار تشمل المعايير الشاملة للمجتمعات، وبيئة الاستثمار والاقتصادات المفتوحة، والظروف المعيشية والصحية والتعليمية للأشخاص.

مؤشر ليغاتوم للازدهار 2021

الترتيب العالمي	ترتيب مجلس التعاون الخليجي	الدولة	مجموع النقاط
41	1	الإمارات	67.31
46	2	قطر	66.33
56	3	البحرين	61.31
58	4	الكويت	61.15
67	5	عمان	59.91
75	6	السعودية	58.59

المصدر: مؤشر ليغاتوم للازدهار 2021

تصنيف البحرين العالمي حسب المعيار (من 167)

يعتمد تصنيف البحرين في مؤشر الازدهار العالمي على العوامل التالية:



36

بيئة الاستثمار



158

الحرية الشخصية



100

السلامة والأمن



37

ظروف المؤسسة



110

الحكومة



17

رأس المال الاجتماعي



40

الظروف المعيشية



72

الجودة الاقتصادية



35

البنية التحتية والدخول إلى الأسواق



140

البيئة الطبيعية



61

التعليم



54

الصحة

المصدر: مؤشر ليجاتوم للازدهار 2021

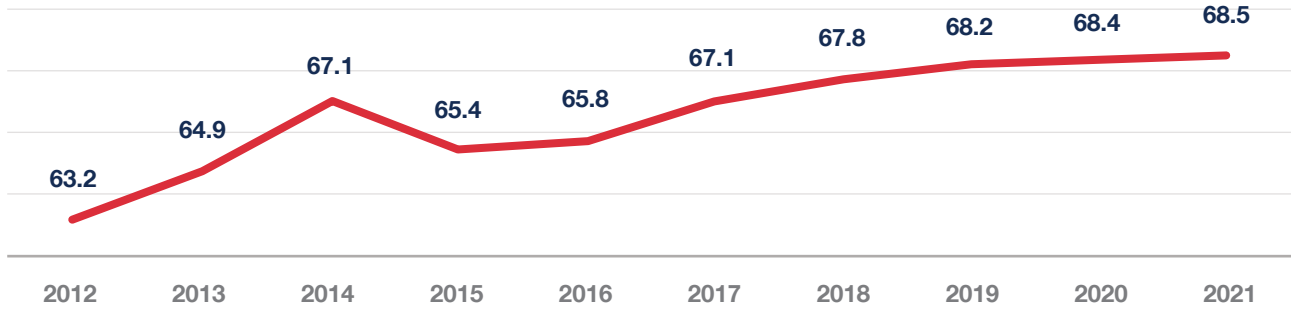
تحسن أداء البحرين في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2021

احتلت البحرين المرتبة الخامسة عربياً والـ 43 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي برصيد 68.5 نقطة.

يقيس المؤشر الأمن الغذائي في بلدان مختلفة بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك قدرة السكان على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء وجودته، وتوافر الموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أداء المملكة في المؤشر قد تحسن من المركز السادس بين دول مجلس التعاون الخليجي العام الماضي إلى المركز الخامس في عام 2021 بعد قطر والكويت والإمارات وعمان.

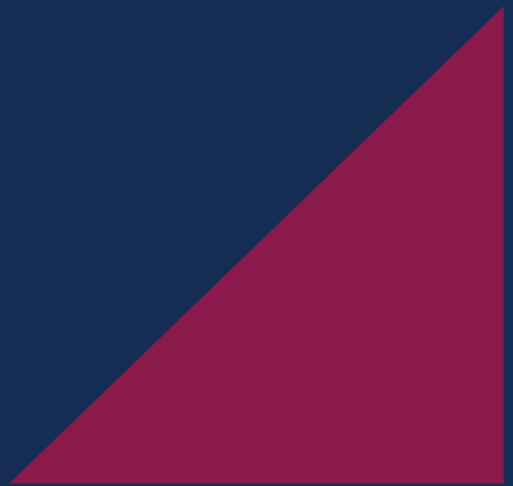
أداء البحرين في مؤشر الأمن الغذائي العالمي (2012-2021)



الدولة	المرتبة العالمية 2020	المرتبة العالمية 2021	الدرجة الإجمالية (من 100)	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	توافر الغذاء	جودة الغذاء وسلامته	الموارد الطبيعية والسمود
قطر	37	24	73.6	83.8	74.4	83.5	43.4
الكويت	33	30	72.2	80.1	72.3	86.4	43.0
الإمارات	44	35	71.0	75.9	71.3	88.8	43.6
عمان	34	40	70.0	88.8	57.3	83.8	45.2
البحرين	49	43	68.5	79.2	67.5	79.9	39.1
السعودية	38	44	68.1	75.0	67.8	79.8	44.3

حول مؤشر الأمن الغذائي العالمي

يعتمد مؤشر الأمن الغذائي العالمي على 59 مؤشراً فريداً ويقاس حالة القدرة على تحمل تكلفة الغذاء وتوافره وجودته وأمانه والموارد الطبيعية / السمود في 113 دولة.



فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

Contact Us

Phone: 17380000

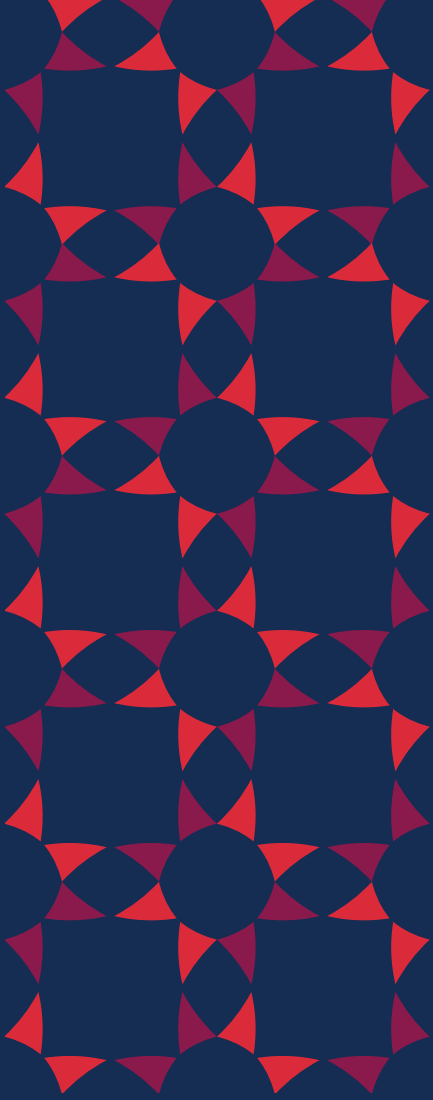
Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain



غرفة البحرين BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأدعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .